الباب الثانى

سمات التجارة الخارجية

سمات التجارة الدولية:

إن أبرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن تتمثل في حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والإقليمية، وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيا الاتصال التي أدت إلى جعل العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة، ويتسم واقع التجارة في البلدان النامية بالعديد من السمات التي ترتبط بشكل وثيق بطبيعة اقتصادياتها، وهيكلها الإنتاجي، ومن أبرزها هذه السمات ما يلي:

- إن ابرز السمات إن التجارة الخارجية للبلدان النامية تعتمد بشكل رئيس على صادراتها من المواد الأولية التي تشكل في معظم الدول النامية النسبة الأكبر من صادراتها إلى العالم الخارجي.

وبما أن الصادرات هي التي توفر القدرة على استيراد احتياجاتها الخارجية، كان ضعف استجابة الطلب للتغيرات التي تحصل في الأسعار.

– تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة، سواء اتصل الأمر بالواردات أو الصادرات، وهذا يعود لأسباب تاريخية ترتبط بأن نشأة التجارة الخارجية في العصر الحديث في هذه البلدان قد تم في معظم الحالات من خلال شركات الدول المتقدمة.

– تركيز صادرات الدول النامية واقتصارها عند ذلك محدود جداً من

السلع وهي أولية بحيث تشكل هذه السلع المحددة النسبة الأكبر في صادراتها.

ـ اتجاه معدلات التبادل الدولي لغير صالح منتجات الدول النامية، لحساب الدول المتقدمة نظراً لأنها تصدر سلع مصنفة تتزايد أسعارها.

- تفيد التجارة الدولية الناس من طريقين رئيسيين: أحدهما، يستطيع المستهلكون الحصول على سلع أكثر وبتكلفة أقل من خلال التخصص والتبادل بدلاً من محاولة كل قطر الاكتفاء الذاتي وإنتاج كل شيء يحتاجه بنفسه والآخر يجعل من الممكن أن تستخدم الموارد النادرة بكفاءة أعلى، إذا كان كل قطر يركز على السلع التي يستطيع إنتاجها بكفاءة أكبر من الأقطار الأخرى حيث يقرر المبدأ الاقتصادي للمزايا النسبية أن كل دولة يجب أن تركّز على السلع التي تستطيع إنتاجها بكفاءة عالية وتشتري من الدول الأخرى السلع التي لاتستطيع إنتاجها بكفاءة مماثلة.

- يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة وتحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول، يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأن تلك الدول تمتلك معظم الصناعات المتخصصة على سبيل المثال تصدر الولايات المتحدة الأمريكية الطائرات ومعدات الحاسبات لليابان، وفي المقابل تستورد السيارات ومعدات التسجيل والتلفاز الملون من اليابان.

تتأثر التجارة الدولية بالسياسات الحكومية للدولا الأطراف حيث تؤثر تلك السياسات في حجم التجارة بين الدول فيمكن أن تنتقل السلع في التجارة المحلية من مكان إلى آخر بحرية أما في التجارة الدولية، فتضع الحكومات غالبًا عقبات ضد حرية التجارة من دولة إلى أخرى إحدى هذه العقبات التعريفة الجمركية ونظام رسوم الاستيراد التي تُفرض على السلع القادمة إلى البلد والقيود الكمية (نظام الحصص) ونظم السلامة الصحية والأمان، ونظم التوصيف، وشهادات المنشأ، إلى ما هنالك من الإجراءات الإدارية تجعل التّعريفة هذه السلع أكثر غلاء ومن ثم تشجع المستهلكين على شراء سلع الشركات المحلية وهناك حاجز تجاري آخر وهو الحصص التي يتم بموجبها تحديد كميات الواردات المسموح بها وطبقًا لهذا النظام يجب على المستورد عادةً الحصول على ترخيص حكومي قبل إحضار السلع إلى البلد وتقلِّص الحواجز التجارية غالبًا حجم التجارة الدولية، وترفع الأسعار للمستهلكين، وتحرم الدول من الاستفادة الكاملة من التخصّص ومع هذا تضع جميع الدول مثل هذه العقبات لأسباب متعددة، منها عدم قدرة المنتجين والعمال المحليين على منافسة منتجي الدول الأخرى ذات الكفاءة العالية، ومن ثم يضغطون على حكوماتهم لتحميهم من المنافسة الأجنبية وفي بعض الأحوال تفضِّل الدول عدم الاعتماد على مصادر العرض الأجنبي خاصة في حالة حدوث

حرب وتحمي الدول غالبًا الصناعات التي تعتبر أساسية للمصلحة الوطنية، على الرغم من أن هذه السلع يمكن استيرادها من دول أخرى بأسعار أقل في وقت السِّلم.

-تفرض الدول الأقل نموًا قيودًا تجارية لتشجيع النمو الصناعي لديها، بدلاً من الاعتماد على الزراعة أو المعادن، وتحمي هذه الدول الصناعات الحديثة من مواجهة الصناعات القائمة في الدول الأكثر تطورًا، وذلك لأنهم يعتقدون أن هذه الصناعة هي المفتاح للتقنية الحديثة وللمؤسسات الاجتماعية وحتى للقوة العسكرية.

- تفرض المنافسة الدولية اتباع بعض أطراف التجارة الدولية لسياسات تجارية تمنحها قدرة الدخول إلى أسواق العالم بكفاية عالية، كاعتماد سياسة الإغراق أو سياسة الدعم المباشر وغير المباشر للصادرات أو برامج حماية المصدرين أو المنتجين الوطنيين الرسمية إلا أن منظمة التجارة العالمية التي قامت في منتصف تسعينات القرن العشرين تصدت لمناقشة معظم تلك السياسات وإلغائها،باتفاق الأطراف المتعاقدة الموقعة على اتفاقية أورجواي المنشئة للمنظمة الأجنبية و ما له من آثار على الميزان التجاري.

- للتجارة الخارجية تأثير على أسعار عناصر الإنتاج حيث يحتوي لفظ الافتراض النظري الثاني لنموذج هكشر – أولين لنسب عناصر الإنتاج على أن الحركة الدولية غير المقيدة للسلع تنعكس على أسعار عناصر الإنتاج فلما كلنت الدولة(أ) تنتج بعد قيام التجارة الدولية مزيداً من السلع كثيفة العمل، فإن الطلب على عنصر العمل في الدولة(أ) يزداد، مما يؤدس إلى ارتفاع سعر عنصر العمل، أي زيادة مستويات الأجور بالدولة(أ) عن الوضع السائد قبل قيام التجارة الخارجية مع الدولة(ب).

وتنتج الدولة(ب) بعد قيام التجارة الدولية مزيداً من السلع كثيفة رأس المال،مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال، وبالتالي ارتفاع سعر عنصر رأس المال أي يعتبر متكافيء ارتفاع مستويات أسعار الفائدة في الدولة(ب) عن الوضع الذي كانت عليه قبل قيام التجارة الدولية ويعبر أولين عن هذه التغيرات نتيجة لقيام التجارة الدولية بإيجاد اتجاه نحو التعادل الجزئي على الأقل بين أسعار عناصر الإنتاج المتفاوتة فهو يعتبر نتيجة لذلك أن حرية تبادل السلع والخدمات تعد عاملاً معوضاً عن الفرض الكلاسيكي القائل بعدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين بلاد العالم المختلفة ويسجل أولين في هذا المقام رأيه في أن قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين دول العالم المختلفة يعتبر شرطاً ضرورياً لحدوث التعادل التام بين أسعار عناصر الإنتاج ولما كان هذا الشرط

يتعارض مع الفروض الأساسية للنظرية، فإنه يمكن القول بأن نموذج هكشر – أولين لا يسلم إلا بإمكانية حدوث التعادل الجزئي بين أسعار عناصر الإنتاج.

إلا أن موضوع تعادل أسعار عناصر الإنتاج تعادلاً تاماً قد شد انتباه فريق آخر من الكُتاب في مقدمتهم ساموسلسون ولرنر فطبقا لفرضية تساوي أسعار عناصر الإنتاج التي صاغها هذان الكاتبان كل منهما مستقلاً عن الآخر، فإن التعادل التام بين أسعار عناصر الإنتاج ممكن الحدوث إذا توافرت الشروط الإضافية التالية:

يؤدي قيام التجارة الدولية إلى التعادل المطلق والنسبي لأسعار عناصر الإنتاج طالما أن أطراف التبادل الدولي لم تصل بعد إلى مرحلة التخصص الكامل لإنتاج أي من السلعتين(س)،(ص)إذا كانت الفروق ضئيلة بين نسب توافر عناصر الإنتاج فإن التبادل الحر للسلع والخدمات يقوم بدور البديل الكامل لحركة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول.

وغنى عن البيان، ان صحة هذه الشروط الإضافية تتطلب في الوقت نفسه التوافر الكامل للفروض الأساسية للنظريات الكلاسيكية وعليه فإن غياب أحد هذه الفروض يحول دون تساوي أسعار عناصر الإنتاج على النحو الذي صاغه كل من ساموسلسون وليرنر.

- التجارة الخارجية تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من أثار على الميزان التجاري.

- هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية كما أن التغييرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي و في مستواه، والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج والتاريخ الاقتصادي لبريطانيا وألمانيا واليابان يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي بها صاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول.

- للتجارة الدولية اثر على اقتصاديات الدول النامية اذ أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية لذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا فيقل بالتالي مستوى الصحة العامة

والتعليم ، وتنخفض الإنتاجية وتقل الاستثمارات، فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف، ولن تحدث تنمية حقيقية.

- يمكن للتجارة الدولية أن تلعب دوراً للخروج من دائرة الفقر، خاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع و إنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

- تتأثر التجارة الخارجية بالرسوم الجمركية التى تفرضها الدول فحين يفرض عليها ضريبة جمركية يزداد الطلب على المنتج محليا منها وترتفع أسعارها، بحيث لا تتعرض للمنافسة فتقل جودتها ، وستؤدي زيادة الأرباح من إنتاج هذه السلع إلى أفراد عوامل الإنتاج الموظفة في فروع الإنتاج الأخرى إلى الاتجاه إلى إنتاج هذه السلعة، وبالتالي فان الأثر النهائي لفرض ضريبة جمركية على سلع معينة أو عدة سلع هو إعادة توزيع الموارد على فروع الإنتاج لصالح السلعة التي فرض عليها ضريبة جمركية ويصبح التوزيع الجديد للموارد مختلفا عن التوزيع الأمثل للموارد الذي يتم بناء على التفاعل الحر لعوامل الإنتاج.

- للتجارة آثار على العمالة فى بعض الدول كخسارة مئات أو آلاف العاملين لوظائفهم في ظل هذه المنظومة بالإضافة إلى خسارة الحصة السوقية التي يتمتع بها المنتجون المحليون لصالح المستورد الأرخص ثمناً.

- خلق فرص عمل للعمالة الماهرة المدربة التى يمكنها مواكبة متطلبات سوق العمل الحديث حيث تمتد فرص التوظف التي تستحدثها منظومة التجارة الحرة، وتنتشر في مجالات الاقتصاد كافة كما أن بعض الوظائف تستحدث في الشركات التي تصدر السلع، وتحقق المبيعات في دول أخرى فتحت بدورها أسواقها لتلك السلع أما باقي فرص الوظائف الأخرى المستحدثة، فتوزع على كل القطاعات الاقتصادية، وسبب ذلك أن المستهلكين الذين ادخروا الأموال، عند شراء السلع المستوردة الارخص ثمناً، سينفقونها في شراء سلع مختلفة وتظهر هذه المنافع الناتجة عن إنفاق المستهلكين في صورة وظيفة هنا ووظيفة هناك، ويصعب تقييمها.

- التجارة الدولية تزيد الظلم وترسخ عدم المساواة:حيث تتيح التجارة الحرة للاقتصاد التخصص في القطاع الذي يتقنه ويبرع فيه، وبالتالي تقتصر المنافع والمكاسب التجارية على العاملين في صناعات التصدير بعينها مما يزيد من فجوة التفاوت الاقتصادي، لأن المتضررين منها

سيحصلون غالباً على دخول تقل عن متوسط الدخل، بينما يكسب المستفيدون من التجارة الحرة دخول تفوق ذلك.

-توسّع التجارة الدولية نطاق الخيارات فى المنتجات ونوعياتها.

- تزيد التجارة الحرّة من الدخل.

- تحفّز التجارة الحرّة النمو الاقتصادى.

– ان تحرير التجارة الدولية ساعد على نمو تشكيل تكتلات اقتصادية اقليمية يتم بموجبها تشكيل أسواق مشتركة بينها خصوصا بين الدول المتقدمة أو مع دول آسيا الصناعية مثل الصين والهند وماليزيا وكوريا ..... الخ ، حيث استفادت هذه الدول من الزيادة الكبيرة الحاصلة في حجم تجارتها الخارجية فى تحقيق مراحل متقدمة من التنسيق والتكامل الاقتصادي والسياسي والاقتصادي بينهما ، واصبحت هذه التكتلات الاقتصادية تمثل اهم المظاهر السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في العالم واصبح لها دور مهم واساسي في اوجيه السياسات الاقتصادية في العالم .

- من السمات المميزة للتجارة الدولية أن الأسعار العالمية توفر معلومات حول الندرة أفضل مما توفره الأسعار التي شوهها ضغط مجموعات المصالح الخاصة وتوفر الأسعار العالمية حوافز أفضل

للمستهلكين وللشركات المحلية على استخدام الموارد بطريقة تزيد قيمة الدخل القومي إلى أقصى حد ممكن .

- كثيراً ما تتوفر للشركات والمستهلكين في الاقتصادات الأكثر انفتاحاً خيارات أكثر من البضائع الأفضل نوعية، وقد تشهد هذه الاقتصاديات وتيرة أسرع في الانتشار التكنولوجي إذا ما كانت التكنولوجيا متضمنة في قطع مستوردة أو في الاستثمارات الأجنبية.

– جني الفوائد المتحققة من اعتماد مبدئي التخصص والانتاج الكبير في إنتاج البضائع والخدمات ، مما يؤدي الى تحقيق كفاءة اعلى في الانتاج وانخفاض في التكاليف .

- تؤدي إلى تحفيز حركة الاستثمار المباشر بين الدول ، والذي له دور مهم في تنشيط عملية التنمية ويسهل نقل التكنولوجيا بين الدول .

- مقارنة بتطبيق القوانين المتشددة المشتملة على وجود عوائق تقام في وجه المنافسة الحرة ، والتي تسفرعن وجود صناعات محلية أقل كفاءة وبكلفة أعلى ونوعية وجودة أدنى وخيارات أقل في السلع والخدمات ، وتؤدي الى نمو اقتصادي أبطأ.

- ومن خصائص التجارة الدولية ايضاً ان اكدت التجارب التاريخية على الفوائد الهائلة التي عاد بها تحرير التجارة على مئات الملايين من البشر

حول العالم وهذه الخاصية لا تتوفر لأنواع التجارة الأخرى، ففي عام ١٩٣٠ اصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون سموت - هاولي للتعريفة الجمركية فرضت بموجبه حواجز جمركية مرتفعة بقصد حماية الأسواق الأمريكية الداخلية من خطر المنافسة الخارجية وفرضت حواجز تجارية لم يسبق لها مثيل لاعتقادها خطأ بأنه لا يمكن للمنتجين الأميركيين أن ينجحوا في منافسة المنتجين الأجانب، نظرا لرخص أجور اليد العاملة وسائر تكاليف الإنتاج في البلدان الأجنبية. وكانت النتائج كارثية ، فقد رد شركاء الولايات المتحدة التجاريون على هذه الإجراءات بإجراءات مماثلة هدفها حماية أسواقهم المحلية من المستوردات الأجنبية وهكذا، انخفض حجم التجارة العالمية بنسبة ٧٠% في بداية الثلاثينات من القرن الماضي، الأمر الذي تسبب في تسريح عشرات الملايين من وظائفهم، وعمق أزمة الكساد العظيم الشهيرة، وأجج التوترات السياسية التي ساعدت على اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ومنذ ذلك الحين، قام رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقبون بوضع أسس التعاون الاقتصادي الدولي السلمي وتشاطر الازدهار من خلال دعم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (اتفاقية الجات) ، ومنظمة التجارة العالمية .

- تفر القوانين التجارية تحقيق الدقة والوضوح والقدرة على توقع توجهات التجارة الدولية ، وتساعد على ترسيخ حكم القانون ، وتفسح المجال أمام الدول لحل نزاعاتها التجارية بالطرق السلمية بعيدا عن سياسة الصراعات بكل اشكالها .

- أن سياسات الحماية كثيرا ما تكون غير واضحة وتؤدي الى توسع نطاق أنشطة جماعات المصالح الخاصة التي تمارس الضغط السياسي ، مما يؤدي الى حصولها على أرباح مفرطة غير منتجة ، وتؤدي الى حصول خلل في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع .

- بالنسبة للدول النامية ، فإن فوائد التجارة الدولية المقترنة بإصلاحات داخلية تدعم السوق ، فقد اثبتت التجربة ان تحقيق مزيدا من النمو الاقتصادي وتقلص الفقر يتم من خلال تحرير التجارة وتوفير فرص عمل كبيرة ، فقد جاء في تقارير البنك الدولي أن الدخل الفردي الحقيقي نما في التسعينات من القرن الماضي في الدول النامية التي قلصت حواجزها التجارية بسرعة تزيد ثلاث مرات (إذ بلغ معدل نموها السنوي ٥ بالمئة) على سرعة النمو المتحقق في الدول النامية الأخرى (التي بلغت نسبة ارتفاع الدخل الفردي السنوي فيها ١,٤ بالمئة فقط).

- أما بالنسبة للفقر، فيرى أستاذ علم الاقتصاد في جامعة كولومبيا، البروفسور خافيير سالا-إي- مارتين أن معدلات الفقر حول العالم قد انخفضت بشكل بارز خلال العقود الثلاثة الماضية ، فهو يقدر أنخفاض عدد الفقراء في العالم في عام ٢٠٠٠ بما لا يقل عن (٢٥٠ مليون الى ٥٠٠ مليون نسمة) عما كان عليه في عام ١٩٧٠، وأنه رافق ذلك انخفاض في حدة الفوارق في الدخل الفردي في العالم خلال الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم ، فالصين مثلا التي فتحت أسواقها بنشاط كبير ووسعت تجارتها العالمية أدى إلى انتشال أكثر من ٢٥٠ مليون صيني من الفقر. أما تشيلي التي فتحت هي أيضاً أسواقها بنشاط أمام التجارة العالمية فقد نجحت هي الأخرى في تخفيض معدل الفقر فيها بأكثر من النصف، إذ انخفض معدل الفقر فيها من نسبة ٤٦ % في العام ١٩٨٧ إلى نسبة تقارب ١٨ % في عام ٢٠٠٤.

وتشير الدراسات التي قام بها البنك الدولي ومؤسسة بيترسون للاقتصاد الدولي ، إلا أنه يمكن للتجارة العالمية الحرة أن تنتشل عشرات الملايين الآخرين من براثن الفقر، وأن تضخ ٢٠٠ بليون (ألف مليون) دولار أمريكي في اقتصادات الدول النامية إلا أنه يتعين، كي تتمكن الدول النامية من الاستفادة بشكل تام من فوائد تحرير التجارة، أن تكون هذه

السياسة مقرونة بإصلاحات داخلية أخرى، مع توفير المساعدات وتعزيز القدرات الذاتية.

– ان تحرير التجارة الدولية تؤدي الى دعم مشاريع التنمية المستديمة ، حيث تتجه الدول الغنية إلى تخصيص قدر أكبر من موارد بغرض المحافظة على البيئة وصيانتها.

وتتضمن مفاوضات دورة الدوحة إمكانية تحقيق نجاح كبير فيما يتعلق بالتجارة والبيئة ، بحيث يكون لتحرير التجارة نتائج بيئية إيجابية وعلى سبيل المثال، إن الكثير من المنظمات البيئية غير الحكومية البارزة والصندوق العالمي للحياة البرية ، قد أيدت جهود وزراء التجارة في مفاوضات الدوحة الرامية إلى وقف المساعدات الحكومية الرسمية المضرة بالأسماك ، كما ويمكن تحرير المتاجرة بالسلع والخدمات البيئية من دعم أهداف التنمية المستديمة من خلال تخفيض تكاليف نقل التكنولوجية الخاصة بالبيئة ، مثلا في مجالات إدارة مياه الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة والخطرة، وإعادة تأهيل التربة والمياه، وحماية الغلاف الجوي، وإنتاج الطاقة المتجددة.

وللتجارة الدولية خصوصية فى استخدام مصطلحات لا تستخدم فى غير التجارة الدولية خصائص مختلفة عن التجارة الداخلية حيث أن هناك

ترجمة لها واختصارات موافق عليها ب ٣١ لغة وهى متوافرة لدى اللجان الوطنية لغرفة التجارة العالمية مجموعة E - الانطلاق:

- EXW تسليم المصنع (يتم تحديد المكان): يقوم البائع بتجهيز البضاعة في مبانيه.

- مجموعة F - الحمولة الأساسية غير مدفوعة:

- FCA ناقل حر (يتم تحديد المكان): يقوم البائع بتسليم البضاعة إلى الناقل الأول (الذي يحدده المشتري) وفي مكان محدد وتكون البضاعة جاهزة للتصدير يعتبر هذا المصطلح مناسباً لكل أساليب النقل،مثل النقل الجوي والنقل عبر القطارات والنقل البري وأسلوب النقل المتعدد.
- FAS خالص المصاريف حتى رصيف الشحن (يتم تحديد ميناء التحميل): يجب على البائع أن يضع البضاعة على رصيف الشحن عند الميناء المحدد يقوم البائع بتجهيزة وتخليص البضاعة للتصدير، تم تغيير هذا في نسخة ٢٠٠٠يستعمل هذا المصطلح في النقل البحري فقط.
- FOB تسليم على ظهر الباخرة (يتم تحديد ميناء التحميل): يعتبر هذا الشرط شرط بحري تقليدي، يجب على البائع تحميل البضائع على ظهر السفينة التي قام المشتري بتعيينها، يتم تقسيم الكلفة

والمخاطر على حاجز السفينة. يجب على البائع تخليص البضاعة للتصدير. يتم استعمال هذا الشرط في النقل البحري فقط.

- **مجموعة C - الحمولة الأساسية مدفوعة**

  - **CFR - التكاليف وأجرة الشحن (يتم تحديد اسم ميناء الوصول):** يقوم البائع بدفع التكاليف وأجرة الشحن حتى يتم توصيل السلع إلى ميناء الوصول. من ناحية ثانية، يتم نقل المخاطر إلى المشتري عندما تتعدى البضائع حاجز السفينة. يتم استعمال هذا الشرط في النقل البحري فقط.
  - **CIF التكاليف والتأمين وأجور الشحن (يتم تحديد ميناء الوصول):** يشابه هذا الشرط شرط ال CFR إلا أنه في هذه الحالة فإنه يجب على البائع أن يشتري ويدفع للتأمين للمشتري. يتم استعمال هذا الشرط في النقل البحري فقط.
  - **CPT - الحمولة مدفوعة إلى (يتم تسمية ميناء الوصول):** يدفع البائع للحمولة إلى نقطة الوصول، إلا أن المخاطر تنتقل إلى المشتري بمجرد تسليم البضاعة إلى الناقل الأول.
  - **CIP - الحمولة والتأمين مدفوعة إلى (يتم تحديد ميناءالوصول:** ويدفع البائع مصاريف النقل والتأمين إلى نقطة الوصول، إلا أن

المخاطر تنتقل إلى المشتري بمجرد تسليم البضاعة إلى الناقل الأول.

- مجموعة D - الوصول:
  - DAF مسلم على الحدود (يتم تحديد المكان).
  - DES تسليم السفينة (يتم تحديد الميناء).
  - DEQ تسليم المرسى (يتم تحديد الميناء).
  - DDU مسلمة من دون دفع الرسوم (يتم تحديد مكان الوصول).
  - DDP تسليم خالص الجمارك (يتم تحديد مكان الوصول).

ومن خصائص وسمات التجارة الدولية أيضاً طريقة توزيع المصاريف بين البائع والمشترى ولا توجد الا فى التجارة الدولية وهى هكذا:

مصطلح التجارة الدولية ٢٠١٠	EXW	FCA
التصريح الجمركي للصادرات	المشترى	البائع
تفريغ الشاحنات في ميناء التصدير	المشترى	البائع
التحميل على الحاوية في ميناء التصدير	المشترى	المشترى
النقل إلى ميناء التصدير	المشترى	المشترى
النقل (البحري / الجوي) إلى ميناء الإستيراد	المشترى	المشترى
التأمين	المشترى	المشترى
التفريغ في ميناء الإستيراد	المشترى	المشترى
التحميل على الشاحنات في ميناء الإستيراد	المشترى	المشترى
النقل إلى المكان المقصود	المشترى	المشترى
التخليص الجمركي على الواردات	المشترى	المشترى
الضرائب على الواردات	المشترى	المشترى

مصطلح التجارة الدولية ٢٠١٠	FAS	FOB	CPT
التصريح الجمركي للصادرات	البائع	البائع	البائع
تفريغ الشاحنات في ميناء التصدير	البائع	البائع	البائع
التحميل على الحاوية في ميناء التصدير	البائع	البائع	البائع
النقل إلى ميناء التصدير	المشترى	البائع	البائع
النقل إلى ميناء الإستيراد	المشترى	المشترى	البائع
التأمين	المشترى	المشترى	المشترى
التفريغ في ميناء الإستيراد	المشترى	المشترى	البائع
التحميل على الشاحنات في ميناء الإستيراد	المشترى	المشترى	المشترى
النقل إلى المكان المقصود	المشترى	المشترى	البائع
التخليص الجمركي على الواردات	المشترى	المشترى	المشترى
الضرائب على الواردات	المشترى	المشترى	المشترى

مصطلح التجارة الدولية ٢٠١٠	CFR(CNF)	CIF
التصريح الجمركي للصادرات	البائع	البائع
تفريغ الشاحنات في ميناء التصدير	البائع	البائع
تحميل الحاوية في ميناء التصدير	البائع	البائع
النقل إلى ميناء التصدير	البائع	البائع
النقل إلى ميناء الإستيراد	البائع	البائع
التأمين	المشترى	البائع
التفريغ في ميناء الإستيراد	المشترى	المشترى
تحميل الشاحنات في ميناء الإستيراد	المشترى	المشترى
النقل إلى المكان المقصود	المشترى	المشترى
التخليص الجمركي على الواردات	المشترى	المشترى
الضرائب على الواردات	المشترى	المشترى

مصطلح التجارة الدولية ٢٠١٠	cip	dat
التصريح الجمركي للصادرات	البائع	البائع
تفريغ الشاحنات في ميناء التصدير	البائع	البائع
تحميل الحاوية في ميناء التصدير	البائع	البائع
النقل إلى ميناء التصدير	البائع	البائع
النقل إلى ميناء الإستيراد	البائع	البائع
التأمين	البائع	البائع
التفريغ في ميناء الإستيراد	البائع	البائع
تحميل الشاحنات في ميناء الإستيراد	المشترى/البائع	المشترى
النقل إلى المكان المقصود	البائع	المشترى
التخليص الجمركي على الواردات	المشترى	المشترى
الضرائب على الواردات	المشترى	المشترى

مصطلح التجارة الدولية ٢٠١٠	DAP	DDp
التصريح الجمركي للصادرات	البائع	البائع
تفريغ الشاحنات في ميناء التصدير	البائع	البائع
تحميل الحاوية في ميناء التصدير	البائع	البائع
النقل إلى ميناء التصدير	البائع	البائع
النقل إلى ميناء الإستيراد	البائع	البائع
التأمين	البائع	البائع
التفريغ في ميناء الإستيراد	البائع	البائع
تحميل الشاحنات في ميناء الإستيراد	البائع	البائع
النقل إلى المكان المقصود	البائع	البائع
التخليص الجمركي على الواردات	البائع	المشترى
الضرائب على الواردات	البائع	المشترى

ومن أخص خصائص التجارة الدولية: واهم سماتها ان نظام الحصص الذى تقوم الدولة بمقتضاه بفرض حصص كمية على الواردات التي يتم

استيرادها من الخارج، أي حد أقصى على الكمية المستوردة من الواردات من سلعة محددة على سبيل المثال يمكن أن تفرض الدولة حصة كمية على الواردات من السجائر من الخارج بحد أقصى مليار سيجارة سنويا، وعندما يصل رقم الواردات من السجائر إلى هذا الحد، تغلق جميع منافذ الدولة البرية والبحرية والجوية أمام أي واردات من الخارج من السجائر، وعلى مستوردي السجائر الانتظار للعام القادم إذا رغبوا في الاستيراد مرة أخرى، ويعد نظام الحصص من أشكال التدخل في التجارة الخارجية للدول، وينظر إليه على انه من الممارسات غير العادلة، لأنه يؤثر في أسواق السلع التي يتم الاتجار فيها بقرارات إدارية.

لكن السؤال هو لماذا تلجأ الدول إلى نظام الحصص الكمية؟

الإجابة لأسباب عديدة من هذه الأسباب رغبة الدولة في السيطرة على الواردات من سلعة محددة لكن الطلب على هذه السلعة عديم المرونة السعرية، أي أنه مهما فرضت الدولة من رسوم جمركية على السلعة لن يترتب على ذلك تخفيض الطلب عليها من الخارج، وتظل الواردات تأتي من الخارج حتى مع الرسوم الجمركية المرتفعة، مثال ذلك الواردات من السجائر، التي مهما ازدادت أسعارها يظل الطلب عليها مرتفعا لأن الطلب

عليها عديم المرونة بالنسبة للسعر، لذلك لا تجد الدولة بدا من فرض نظام الحصص عليها، أي من خلال القيام بفرض حد أقصى على الكمية التي يمكن أن يتم استيرادها من الخارج من أمثال هذه السلعة.

كذلك قد تلجأ الدولة لفرض نظام الحصص الكمية على سلع من الخارج يتم إنتاجها في الداخل،لكن المنتجين في الداخل يواجهون مشكلة في المنافسة مع الواردات من الخارج، بصفة خاصة بسبب انخفاض تكلفة المنتج الأجنبي الأمر الذي يضر بالمنتجين المحليين ومن ثم مستويات الإنتاج والتوظف في الدولة لذلك يمكن أن تلجأ الدولة إلى فرض قيود كمية على الواردات من الخارج لهذه السلع لكي تعطي فرصة لصناعاتها الوطنية أن تتوسع في السوق المحلي وترفع كفاءتها الإنتاجية، على حساب انخفاض الواردات من الخارج، ثم تقوم لاحقا برفع هذه القيود الكمية.

كما يمكن أن تلجأ الدولة إلى نظام الحصص الكمية في حال قيام دولة أخرى بإغراق أسواقها بالسلع، ويقصد بالإغراق قيام المنتج الأجنبي ببيع السلعة في الخارج بأسعار تقل عن سعر بيعها في سوقه المحلى ذلك لأسباب لا تتعلق بتكلفة إنتاج هذه السلعة على سبيل المثال قد يلجأ المصدرون إلى ممارسة الإغراق بهدف التخلص من فائض الإنتاج لديهم بأي ثمن، أو قد يقوم المنتج الأجنبي بالإغراق بهدف السيطرة على

السوق المحلي من المنافسين سواء من المصنعين الوطنيين أو الأجانب، ثم عندما يسيطر على السوق المحلي فإنه يقوم في هذه الحالة برفع الأسعار مرة أخرى لتعويض الخسائر التي لحقت به نتيجة لممارسته سياسة الإغراق وبما أن الإغراق يعد من الممارسات التجارية غير العادلة، فانه يعد إجراءا غير قانونياً في قانون منظمة التجارة العالمية، وفي حال ثبوت ممارسات الإغراق يصبح من حق الدولة التي أغرقت اسواقها أن تتخذ إجراءات انتقامية من المصدر أو الدولة التي تمارس الإغراق، إما بفرض رسوم جمركية مرتفعة على هذه السلع التي يتم إغراق السوق المحلي بها، لمنع تحقيق الهدف من الإغراق ومعادلة الأسعار بين السوق المحلي والأسواق الأجنبية، أو من خلال فرض حصص كمية على السلعة التي يتم إغراق السوق المحلي بها.

وقد تلجأ الدولة إلى فرض نظام الحصص الكمية من خلال فرض حد أقصى على كمية الصادرات من سلعة معينة بغرض استبقاء هذه السلعة في الداخل لأغراض الاستهلاك المحلي، سواء من قبل المستهلكين أو من خلال استخدامها في عمليات التصنع محليا، مثال ذلك أن تقوم الصين بفرض حد أقصى على الكمية المصدرة من مادة الليثيوم بهدف تمكين مصانع البطاريات في الصين من إنتاج اكبر كمية ممكنة من هذه البطاريات وحرمان المنتجين في الخارج من التمتع بميزة وفرة المادة

الخام اللازمة لهذا المنتج أو كمثال آخر ما قامت به الدول المنتجة للأرز في أعقاب أزمة الغذاء العالمية التي نشبت من سنتين تقريبا حيث قامت بتقييد الكميات التي يتم تصديرها إلى الخارج من الأرز بهدف استيفاء حاجة الأسواق المحلية أولا، ولمنع المنتجين من تصدير الكميات التي يتم إنتاجها محليا للاستفادة من ارتفاع الأسعار في الخارج بما يخلق أزمة في الكميات المتاحة من الأرز لأغراض الاستهلاك المحلي.

مشكلة نظام الحصص أنه لابد وأن يصاحبها نظام لمنح التراخيص، سواء لأغراض الاستيراد أو التصدير، حيث دائما ما تفرض الدول على من يرغب في استيراد السلع التي تفرض عليها حصصا كمية ضرورة التقدم للحصول على ترخيص استيراد، ثم تقوم الدولة بتجميع هذه التراخيص ثم إعادة توزيع الحصة الكمية على الراغبين في الحصول على إذن استيراد من الخارج، ونفس العملية بالنسبة لتراخيص التصدير إلى الخارج، وهنا ينشأ نوع من الفساد الإداري سواء في إدارة الاستيراد والتصدير التي تقوم بمنح هذه التراخيص وذلك برشوة القائمين على منح هذه التراخيص بغرض زيادة نصيب المستورد أو المصدر من الحصة الكمية، أو في الجمارك، وذلك لتمرير كمية من الواردات أكبر من تلك التي يتم تخصيصها للمستورد وفقا للترخيص، أو تصدير كمية أكبر من المصرح بها في الترخيص دون إثبات ذلك في الدفاتر.

كذلك يصاحب نظام الحصص نشوء سوق سوداء لبيع التراخيص والاتجار فيها، بدون أن يقوم حامل الترخيص الأصلي باستيراد أو تصدير شيء، ويتولى الشخص الذي يشتري الترخيص من السوق السوداء القيام بهذه المهمة في نظير مقابل يدفعه لحامل الترخيص الأصلي، وكانت تجارة التراخيص من المصادر المهمة للدخل لمكاتب التصدير والاستيراد في مصر في وقت من الاوقات كذلك هناك مشكلة أخرى خطيرة مصاحبة لنظام الحصص وهي تزايد حالات تهريب السلع، أي تهريب السلع بطرق غير مشروعة عبر الحدود لتجاوز القيود التي يفرضها نظام الحصص حول الحد الأقصى من الكميات التي يمكن استيرادها من السلعة من الخارج السلعة من الخارج والتخلص منها مرة أخرى في السوق السوداء.

ومن أهم خصائص التجارة الدولية وجود معايير عالمية يتم متايعتها باستمرار وهذه المعايير لا توجد فى المنتج المحلى الا لماماً تومنح شهادات بها للمنتج الأكثر التزاماً بها والجودة العالمية QAS هي مجموعة معايير أساسية تتضمن مجموعة من المعايير ضمن نظام إدارة الجودة ومقاييس الجودة العالمية QAS America quality standards وتدار من مجلس معايير الجودة الأمريكي اما القواعد المتبعة فيها فيتم تحديثها حسب المتطلبات المحفزة .

من بعض المتطلبات في ادارة الجودة : QAS وتشمل عدة متطلبات وشروط كما يلي:

- مجموعة من الإجراءات التي تشمل جميع مفاتيح العمليات الرئيسية في قطاع الأعمال ؛
- رصد العمليات للتأكد من أنها فعالة ؛
- حفظ سجلات وافية ؛
- فحص الناتج عن العيوب، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة وتصحيحها إذا كان ذلك ضروريا ؛
- استعراض منتظم للعمليات الفردية، وفعالية نظام الجودة نفسه ؛ وتسهيل التحسين المستمر.

إن أي شركة أو مؤسسة يتم تصديقها بشكل مستقل ومعتمد لتكون متوافقة مع معايير ادارة الجودة QAS ويتم الإعلان عنها على انها حصلت على شهادة الجودة العالمية QAS أو تعتبر مسجلة في ادارة الجودة QAS يشهد بأن العمليات الإنتاجية والتجارية والفحص يجري تطبيقها طبقا لنظام سليم للجودة.

وعلى الرغم من أن المعايير في البداية وضعت من اجل الصناعات التحويلية ، الا انهم بدؤا بالفعل بوضع معايير تشمل عدة أنواع من

المنظمات والهيئات المختلفة ويمكن تعريف المنتج، حسب مفردات الجودة العالمية على انه،اي شيء مادي، أو خدمات معينة، أو برمجيات.

الشهادات: يتم تقييم تطبيق المعايير من خلال اخذ عينات واسعة من المواقع والوظائف والمنتجات والخدمات والعمليات التي تقوم بها، وبالتالي فان قائمة المشاكل ستكون معروفة من قبل الإدارة إذا لم تكن هناك مشاكل كبيرة في هذه القائمة، أو بعد تلقى خطة تطوير مرضية بحيث تبين كيفية إدارة أي مشكلة وكيفية حلها، عندها سوف تقوم هيئة إصدار الشهادات بإصدار شهادة الجودة العالمية QAS في كل موقع جغرافي تم زيارته.

ومن اهم سمات التجارة الدولية منح شهادات الجودة للمنتجات التى تطبق معايير الجودة العالمية ومن اشهر هذه الشهادات الأيزوفما هى الأيزو؟

ان تحرير التجارة الدولية يتطلب من جملة المتطلبات نظاماً موحداً ، او مقبولاً من كل الاطراف لتقييم جودة المنتجات والخدمات المتبادلة وقد وضعت هذا النظام منظمة المواصفات الدولية وهي احدى وكالات الامم المتحدة المتخصصة المتواجدة في جنيف التي تعمل في مجال التوحيد القياسي العالمي لمختلف السلع والمنتجات والمواد وهي التي وضعت

مؤخراً اسس وضوابط ومقاييس لعلامة الجودة ضمن برنامج شامل للجودة لتكون وسيلة للترويج في مجال التصنيع والتجارة الدولية تقدم المديرية العامة للمواصفات والمقاييس معلومات للمصدرين حول كيفية الحصول على نسخ لمعايير الإيزو وتتضمن سلسلة الإيزو ٩٠٠٠ مجموعة متناغمة من مقاييس تأكيد الجودة العامة المطبقة على أي شركة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة ويمكن أن تستخدم مع أي نظام موجود وتساعد الشركة على تخفيض التكلفة الداخلية وزيادة الجودة والفعالية والإنتاجية وتكون بمثابة خطوة فى اتجاه الجودة الكلية وتحسينها المستمر وسلسلة الإيزو ٩٠٠٠ ليست مجموعة من مواصفات المنتج ولا تغطي مقاييس صناعة محددة إذ تصنف كل وثيقة نموذج جودة ليستخدم في تطبيقات مختلفة.

•تنشر مقاييس الإيزو ٩٠٠٠ في أربعة أجزاء هي الإيزو ٩٠٠١ ، ٩٠٠٢ ، ٩٠٠٣ ، ٩٠٠٤ ، وتعتبر مصدرا لتحديد وتعريف باقي السلسلة.

•إن الإيزو ٩٠٠١ هي اشمل وثيقة في السلسلة تطبق على الشركات التي تعمل في التصميم والتطوير والتصنيع والترتيب والخدمات وهي تحدد نظام جودة للاستخدام عندما تتطلب العقود شرحا لقدرة المورد على تصميم وتصنيع وتركيب وخدمة المنتج . كما يتعامل إيزو ٩٠٠١

مع نواحي مثل تقصي وتصحيح الأخطاء أثناء الإنتاج وتدريب الموظفين والتوثيق وضبط البيانات.

•يطبق إيزو ٩٠٠٢ على السلع التي لا تتطلب تصميما ويعرف تأكيد الجودة في الإنتاج والتركيب والخدمة.

•يطبق إيزو ٩٠٠٣ على كافة الشركات ويحدد نموذج نظام الجودة للتفتيش النهائي والاختبار.

•يعرف إيزو ٩٠٠٤ عناصر الجودة المشار إليها في الوثائق السابقة بتفصيل اكبر ويقدم الخطوط الموجهة لإدارة الجودة ولعناصر نظام الجودة المطلوبة لتطوير وتنفيذ نظام جودة ما.

تتسلم الشركات شهادة إيزو ٩٠٠٠ بعد التدقيق للتأكد من أنها تتوافق مع مقاييس إيزو ٩٠٠٠ من قبل جهة إصدار الشهادات المعترف بها، وقد أصبحت الإيزو ٩٠٠٠ ذات أهميه متزايدة في السنوات القليلة الماضية لأن المصدرين اكتشفوا بأن التوافق معها وان لم يكن ملزما إلا انه هام للنجاح في الأسواق الأجنبية فلقد أصبح الزبائن في كافة أنحاء العالم أكثر اهتماما بالجودة ويطلبون الإيفاء بهذه المواصفات كحد أدنى، وفي المستقبل القريب وتبعا لما تظهره توجهات السوق الدولية ستصبح سلسلة الإيزو ٩٠٠٠ مقياسا معترفا به دوليا لنظام إدارة الجودة. . ومن الجدير بالذكر أن الايزو ٩٠٠٠ ستغدو منتشرة بمرور الوقت مما

سيؤدي إلى الحصول على ميزات تنافسية للوصول إلى سوق عالمية تنافسية وخاصة الأسواق الاوربية واسواق حوض الباسفيكي وقد تم ادراج متطلباتها في معاييرالجودة المقترحة في اليابان عام ١٩٩١ والتي تمت المصادقة عليها ايضاً في سنغافورة وماليزيا والعديد من الشركات الصينية ، كما أقدم عدد من الشركات الاوروبية على التسجيل في الايزو ٩٠٠٠ .

ويوفر الحصول على الإيزو ٩٠٠٠ منافع متزايدة في السوق الدولي ويزيد صورة الجودةأيضا للشركة مع زيادة في الإنتاجية والربحية يتبعها انخفاض في شكاوى الزبائن.

كما يجب أن يدرك الموردون المصدرون أنه قد يكون مطلوبا منهم أيضاً أن يحملوا شهادة إيزو ٩٠٠٠ ففي كثير من الأوقات تجمع شهادة الإيزو ٩٠٠٠ تأثير كرة الثلج حيث تتوسع دائرة من يطلب منهم الحصول على الشهادة بحيث يطلب من كافة الموردين للمواد الداخلة في تصنيع البضاعة أن يحملوا هم أيضا هذه الشهادة.

يمكن أن تكون عملية تنفيذ واستصدار شهادة إيزو ٩٠٠٠ عملية مكلفة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة ويستغرق وقت تحضير الشركة عادة من ٦ إلى ١٢ شهر ويرى الكثيرون أن الكلفة تفوق المكاسب والصورة التي سيركزون عليها في السوق الدولي وقد لا تكون

شهادة إيزو ٩٠٠٠ مطلوبة دائما للمنتج المراد تصديره لذا من الضروري أن يقوم المصدر بدراسة الفوائد الداخلية والخارجية ثم يضع الخطة .

ومن أهم سمات التجارة الدولية انها تخضع لتخطيط دقيق ودراسة واعية ووضع سياسات غير عادية للسوق المراد اختراقه فقد لا يكون الهدف تجارياً فقط فقد يكون هناك اهداف سياسية كاغراق سوق دولة ما بهدف اضعاف انتاجها الداخلى وبالتالى اسقاطها اقتصاديا وتحويلها من منتج الى تابع مشرى لمنتجات الدولة الأقوى وهذا لا نجده الا فى التجارة الدولية والخارجية فقط مما جعله من اهم سماتها وخصائصها المميزة لها عن اى نوع آخر من التجارة ومن أهداف سياسات التجارة الدولية: انها تسعى الى تحقيق العديد من الأهداف يمكن تقسيمها إلى أهداف اقتصادية وأخرى إستراتيجية واجتماعية نذكرها فيما يلي:

أ- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في:

- تحقيق موارد للخزانة العامة: إن احد أهم أهداف السياسة التجارية هو الحصول على موارد للخزانة من اجل تمويل للإنفاق العام.

- تحقيق توازن ميزان المدفوعات: وذلك بفرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة مما يقلل في حجم الاستيراد وحجم الطلب عليها وزيادة الصادرات مما يترتب عليه تحسن في الميزان التجاري وبالتالي ميزان

المدفوعات.

- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: ويقصد بها عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر سلبيا على الإنتاج المحلي.

- حماية الصناعات الناشئة من خطر المنافسة الأجنبية.

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق: حيث يعرف الإغراق على انه عملية بيع السلع المحلية في الأسواق الأجنبية بأقل سعر من تلك المعمول بها في السوق الوطني وهو احد أسلحة الحروب الاقتصادية وتسعى الدول لتطبيقه من اجل تحقيق أهداف اقتصادية، مالية، سياسية.

ب- الأهداف الاجتماعية: وتشمل في:

- حماية مصالح فئات اجتماعية معينة: كمصالح المزارعين المنتجين لسلعة معينة.

- إعادة توزيع الدخل الوطني: عن طريق فرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصول على الاستيراد.

ج- الأهداف الإستراتيجية: عن طريق توفير حد أدنى من الإنتاج الغذائي والحربي وجزء من الطاقة وهو حفاظا على أمن الدولة خاصة في حالة الحروب والأزمات.

ومن خصائص التجارة الدولية وسماتها التى تميزها عن غيرها من

أنواع التجارة ان السياسات المتبعة فيها تترك آثاراً متعددة لا تتركها أنواع التجارة الأخرى ولا سياساتها نذكر بعضها فيما يلى :

- الآثار الاقتصادية لسياسات التجارة الدولية: تترك السياسات التجارية العديد من الآثار نوجزها فيما يلي:

أ)- الأثر الحمائي: الهدف من فرض الرسوم الجمركية هو حماية المنتجات المحلية لان من واجب الدولة حماية صناعتها أو مواردها.

ب)- التأثير على الاستهلاك: حيث فرض الرسوم الجمركية يترتب عليه ارتفاع سعر السلعة المستوردة مقارنة بالعرض المحلي وبالتلي انخفاض في الكمية المستوردة.

ج)- التأثير على نسبة شروط التبادل: حيث إن فرض الرسم الجمركي يمكن الدولة من الحصول على شروط أحسن للتبادل باعتبار أن الطرف المصدر هو الذي يتحمل هذه التعريفة مما يدفعه لتخفيض الأسعار حتى يبقى في المنافسة.

د)- التأثير على الدخل والتشغيل: زيادة الطلب على المنتجات المحلية يؤدي إلى خلق استثمارات جديدة لتعويض الاستيراد وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى التشغيل ومنه دخل الأفراد (العمال).

ه)- التأثير على ميزان المدفوعات: حيث أن فرض الرسوم الجمركية على الواردات يقلل من حجمها وبالتالي يتحسن الميزان التجاري وهو

بدوره يؤدي إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

و)- الآثار الاقتصادية لضرائب الاستيراد: حيث أن فرض ضريبة على السلع الأجنبية يؤدي إلى زيادة إنتاج بدائلها في الاقتصاد المحلي.

ت)- الآثار الاقتصادية لنظام الحصص: إن فرض حصص الاستيراد هو من القيود غير تعريفية وهو يحقق نفس اثر سياسة الضرائب الاستيراد على السعر الاستهلاك والإنتاج المحلي.

ي)- الآثار الاقتصادية لدعم الاستيراد: تغير من السياسات الحمائية وتلجأ إليها الدولة بهدف دعم المنتجين المحليين أو المصدرين أو تحقيق توازن الميزان التجاري أو محاربة الكساد الاقتصادي.

والدعم يكون في شكل مدفوعات نقدية مباشرة للمصدرين أو دعم غير مباشر كالمنح للبحث والتطوير وتخفيض الضرائب أو تقديم مزايا لتشجيع المصدرين.

ومن أهم خصائص التجارة الدولية التى تميزها بها عن غيرها وتعتبر سمة مميزة لها ان لها أثر على البيئة لا يتاح لغيرها من التجارة الداخلية وغيرها ان يتركه فبعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت آثار التجارة الدولية على البيئة عقب التوسع السريع والهائل للتجارة الدولية ، والتي عززتها اتفاقية التجارة الحرة وخفض تكاليف النقل وقد تضاعف حجم التجارة العالمية سبعة وعشرين مرة في الفترة ما بين ١٩٥٠ و٢٠٠٦

، بينما لم يتضاعف إجمالى الناتج المحلى العالمى سوى ثمانية مرات[1]. وبالتالي ارتفعت نسبة التجارة الدولية في إجمالي الناتج المحلي من ٥,٥% إلى ٢٠,٥% وأصبحت تلك الآثار محل بحث متجدد بدءاً من عام ١٩٩٠ ،عقب الاعتراضات التي أبداها المتخصصون في علوم البيئة على إبرام اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، النافتا (NAFTA) غير أن المقارنة بين وضع التجارة الحرة مع التجارة الدولية والوضع الافتراضي دونها ليست واضحة فإذا اتفق الاقتصاديون بصفة عامة على طابع المنفعة للتجارة الحرة، الذي يزيد من حجم التجارة الدولية، وبالتالي من حجم إنتاج الثروات، فإن صافي آثار التجارة الدولية على البيئة يظل غير محدد بشكل واضح إلى جانب الآثار السلبية، كالتلوث المباشر الناتج عن وسائل المواصلات ، وتزايد المنتجات المُلوثِة التي تولد عناصر تؤدي إلى استغلال الطبيعة ، ومشاكل التقنين الدولي للملوثات.

الآثار المترتبة على تحرير تدفق السلع:عني الاقتصاديون مؤخرا بالعلاقات بين التجارة الدولية والبيئة فقد نشر جين جروسمان والان كروجر دراسة حول نتائج تحرير التجارة في أمريكا الشمالية في إطار اتفاقية النافتا وقد أوضحا في هذه الدراسة ثلاثة آثار أساسية لتحرير التبادل الاقتصادي:

- أثر يعرف باثر التكوين : بموجبه تتخصص الدول في المنتجات التي تمتلك بها ميزة نسبية، مما يؤدى ليس إلى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية (العمل ورأس المال) فحسب، بل أيضا للموارد الطبيعية الناجم عن تحرير التبادل لصالح البيئة.
- أثر آخر يُطلق عليه أثر الحجم : وفقا لنظرية التجارة الدولية ، تتيح اتفاقية التجارة الحرة تزايد مطلق في الإنتاج غير أنه على الصعيد البيئى، تؤدي زيادة الإنتاج بناء على تخصص كل دولة في الإنتاج إلى تداعيات سلبية على البيئة.
- أن أثر الحجم يقابله أثر تقني : حيث إن التجارة الحرة تتيح تعميم التقنيات الأكثر تقدما وتكون عادةً مسببة للتلوث بشكل أقل للبيئة على الصعيد العالمي.

ومن خصائص التجارة الدولية ايضاً ان تترك آثاراً على الدول حال تدهورت معدلات التبادل التجاري فخلال الثلاثين عاماً الماضية ، ووفقاً لنظرية تدهور معدلات التبادل التجاري، فإن قيمة المنتجات التي تُصدرها الدول الفقيرة التي عادةً ما تكون مواد أولية منخفضه مقارنةً بالإنتاج الصناعي والتكنولوجي للدول الغنية فعلى المدى الطويل ، تؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة الفقر في الدول الفقيرة وتجبرها على الاستغلال المفرط لمواردها الطبيعية من أجل الحصول على حجم إنتاج يساوي

إنتاج الدول الغنية ،وذلك يكون بالطبع على حساب التنمية المستدامة وقد كان هذا المنطق مثارا للجدل أحياناً : حيث يعتمد حجم تصدير المواد الخام بصورة أساسية على الطلب في الدول الصناعية وليس على الاحتياجات المتزايدة للتصدير في الدول الفقيرة ومن ناحية أخرى، وبعيدا عن آثار التجارة الحرة المحتملة، فقد أصبح التدهور في معدلات التبادل التجاري مثاراً للجدل .

ومن سمات وخصائص التجارة الدولية السيئة والسلبية الإغراق البيئي لما تتركه من آثار لا تتوفر لأنواع التجارة الأخرى فمنذ حوالى ثلاثين عاماً،طبقت الدول المتقدمة تشريعات بيئية مُلزمة في مواجهة الشركات إلا أن فاعلية مثل تلك الإجراءات ربما يمكن تقليلها بواسطة العولمة الاقتصادية فإن رغبت أى شركة أن تنتج مواد ملوثة للبيئة كيفما تشاء فيكفى أن تنقل نشاطها إلى البلاد التي تطبق معايير بيئية اقل تشددا حيث أن هذا الخطر ينتج ليس عن تحرير التدفق التجاري فحسب، بل بتحرير تدفق رأس المال فالمشكلة إذا تكمن في معرفة ما إذا كانت الشركات تستفيد من التجارة الحرة حتى تنتقل إلى البلاد التي تطبق تشريعات أقل صرامة، مما يتيح لهم فرصة إنتاج أكثر للمواد الملوثة للبيئة مما لو كانوا في بلد المنشأ التي تمتلك لوائح تفرض عليهم كشركات اتباع طرق إنتاج أقل تنافسية ولكنها أكثر احتراماً للبيئة.